

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

(بلجيكا)

السيد تيرلينك

الرئيس:

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

././.

Distr. GENERAL  
A/C.5/49/SR.16  
27 April 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/48/516 و Add.1، A/48/572، A/48/587؛ A/49/5 (المجلدات من الأول الى الرابع) و Add.1-9، A/49/214، A/49/348 و Add.1-2، A/49/368، A/49/547)

١ - السيد بيرمباوم (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقارير مجلس مراجعي الحسابات تكشف أن نقاط الخلل في الضوابط المالية ومشتريات الممتلكات اللامستهلكة ومراقبتها، التي وجه إليها المجلس انتقادات متكررة في فترات السنتين السابقة، لم تصحح بعد، رغم وعود الأمانة العامة باتخاذ إجراءات. وقال إن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي قدم بوصفه علاجاً لكثير من هذه المشاكل، لم ينفذ على نحو كاف.

٢ - واستدرك يقول إن من المشجع، مع ذلك، أنه تم، بناء على توصية من وفده، اتخاذ إجراء لتعزيز أداء المراجعة الداخلية للحسابات عن طريق قناة إبلاغ تصل مباشرة إلى الأمين العام. وقال إن مكتب المراقبة الداخلية الذي أنشئ حديثاً سيعطى السلطات على النحو الموصى به، على الرغم من أنه يلزم فعل الكثير لكفالة توفير الموارد اللازمة ليضطلع بمهامه، التي سيكون من أهمها ضمان تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، فيوضع بذلك حد لتوالي حدوث الثغرات.

٣ - ومضى يقول إن وفده أحاط علماً بأن مجلس مراجعي الحسابات قد وجه الانتباه إلى استمرار وجود المشاكل في مجال مراقبة الميزانية ووصف تجاوز النفقات على المخصصات في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بأنه لم يسبق له مثيل. وإن الأمانة العامة وعدت قبل ذلك بسنتين أن تكفل الالتزام بالقواعد والأنظمة الحالية وأكدت أن المشاكل سوف تحل عندما يصبح نظام المعلومات الإدارية المتكامل تشغيلياً. وأضاف أن كون نظام المعلومات الإدارية المتكامل لم يبدأ العمل به بعد لا يعني الأمانة العامة من مسؤولية الإدارة المناسبة للموارد. وقال إن وفده يتوقع أنه، مع بدء العمل بالنظام الجديد للمساءلة والمسؤولية، سيبدأ العمل دون تأخير بالضوابط الداخلية اللازمة.

٤ - ومضى قائلاً إن من المشاكل الأخرى إدارة النقدية، لاسيما لدى انعدام وجود ضوابط داخلية فعالة مما أدى إلى خسارة ٣,٩ من ملايين الدولارات في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقال إن وفده يتوقع أن تقدم الأمانة العامة وصفاً كاملاً لذلك الحدث وأن تفرض تدابير علاجية بغرض منع تكرار حدوث ذلك. وفيما يتعلق بالمشتريات، لوحظ وجود نفس الثغرات التي كانت موجودة في فترات السنتين السابقة، لاسيما فيما

يتصل بعمليات حفظ السلم؛ وكما أوصى مجلس مراجعي الحسابات على نحو متكرر، يجب أن تكون لدى الأمم المتحدة سياسة للمشتريات تعزز المنافسة والإنصاف والوضوح؛ وفضلا عن ذلك، فإن الموظفين العاملين في مجال المشتريات يحتاجون الى التدريب والخبرة اللازمة وينبغي أن يكونوا مسؤولين عن أعمالهم. وقال إن المجلس وجد مرة أخرى ثغرات في ممارسات الاستخدام فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين والخبراء والمتعاقدين بأجال قصيرة، لاسيما على مستوى اللجان الإقليمية. وقال إن مراقبة (السيد بيرمباوم، الولايات المتحدة الأمريكية)

الممتلكات اللامستهلكة مازالت مشكلة كذلك. وقال إن ذلك لا يدعو الى الدهشة، نظرا لأنه لم يجر جرد مادي في المقر منذ عام ١٩٨٧.

٥ - واستأنف قائلا إن وفده يدعو الأمانة العامة الى وضع حد للثغرات المزمنة التي تم توجيه الانتباه اليها والمضي فورا بالتدابير التصحيحية اللازمة لكفالة الالتزام التام من جانب مديري البرامج.

٦ - وأردف يقول إن وفده أحاط علما بتعليقات المجلس بشأن فترة عضوية أعضائه ويحبذ تمديد الفترة من ثلاث سنوات الى أربع سنوات، مع الاقتصار على فترتين متعاقبتين للتمكن من تحقيق التزامن مع دورة الميزانية، وليتسنى لعدد أكبر من الدول الأعضاء أن تشارك في مهمة المراقبة الخارجية ذات الأهمية.

٧ - واختتم قائلا إنه مازال ينبغي فعل الكثير لتحقيق التزام الأمم المتحدة بالنتائج التي توصل اليها مجلس مراجعي الحسابات وإن وفده يحث الإدارة العليا الجديدة لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم على وضع هذه المهمة في مقدمة جدول أعمالها؛ وفي ذلك شرط مسبق لاستعادة ثقة الدول الأعضاء بالأمانة العامة.

٨ - السيد مير محمد (جمهورية ايران الإسلامية): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على أعمال مجلس مراجعي الحسابات، التي تمكن الدول الأعضاء من التأكد مما إذا كانت الموارد التي تتيحها للمنظمة تستعمل على النحو المناسب كما تمكنها من إيجاد طريقة مرضية لمعالجة أية مثالب وثغرات. وذكر أن المجلس يجد حيرة شديدة إزاء التقدير الذي وضع بشأن الأنصبة المقررة المستحقة في حالة بعض عمليات حفظ السلم، ودعا مكتب المراقبة الداخلية المنشأ حديثا الى التحقيق في هذه المسألة فورا وتقديم تقرير عن نتائج التحقيق الى الجمعية العامة.

٩ - ومضى قائلا إن من مباحث القلق الشديد لدى وفده أن المثالب التي لوحظت في فترات السنتين الماضية فيما يتصل بشراء السلع والخدمات مازالت دون معالجة. ففي كثير من الحالات، لا تلجأ الأمم المتحدة إلى العطاءات التنافسية؛ وتتعامل مع نطاق محدود نسبيا من الموردين؛ وتخفق باستمرار في التحقق منهم أو نيل الموافقة عليهم؛ ولا تقوم على نحو فعال برصد أدائهم وتقييمه. وأعرب عن اتفائه

مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن احتواء تقرير مجلس مراجعي الحسابات على فرع يحتوي على تعليقاته بشأن الإجراءات التي تتخذ لتنفيذ توصياته وسيلة مفيدة جدا.

١٠ - وأضاف أن سياسة المشتريات لدى الوكالات العاملة في الميدان هي مجال آخر يبعث على القلق؛ فينبغي اعطاء الأولوية للشراء المحلي كلما كان ذلك ممكنا، شريطة أن تتحقق فيها مستلزمات العطاءات التنافسية من حيث الجودة والسعر على السواء.  
(السيد مير محمد، جمهورية إيران الإسلامية)

١١ - وقال إن وفده يشارك في القلق الذي أعرب عنه المجلس في المجلد الثاني في تقريره (A/49/5) بشأن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم. وقال إنه يبغي أن تمنح جميع العقود المتعلقة بالخدمات من خلال العطاء التنافسي كما ينبغي أن يعلن عن ذلك على نحو مكشوف.

١٢ - وأشار إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/49/5/Add.5)، فقال إن بلده يعاني من الفرق الشديد بين الاحتياجات المتزايدة للعدد الكبير من اللاجئين فيه والمساعدة الدولية المتاحة. وقال إن مجموع انفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين هو، كما ذكر في التقرير، أقل من مجموع الإيرادات؛ فضلا عن ذلك، يدل تقرير مكتب المفوض السامي للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وكذلك ميزانيته البرنامجية المقترحة لعام ١٩٩٥، على نقصان شديد فيما يتعلق ببلده. وقال إن وفده يدعو مكتب المفوض السامي إلى تنقيح مبلغ الميزانية المخصص وزيادته.

١٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي ممارسة مراقبة أشد على سفر الخبراء الاستشاريين بين الميدان والمقر بهدف تخفيض النفقات على هذا السفر لصالح المشاريع نفسها. وان من المفيد أيضا أن تقوم الوكالات بأبلاغ البلدان المضيفة بنفقاتها التفصيلية المراجعة، لتتمكن تلك البلدان بذلك من تخصيص مواردها على نحو أكثر فعالية.

١٤ - واحتتم قائلا إن وفده يؤيد التوصية بتمديد فترة عضوية أعضاء المجلس الحالية التي تبلغ ثلاث سنوات إلى ست سنوات. فهذا الترتيب، الذي يغطي بموجبه كل عضو من أعضاء المجلس ثلاث دورات مالية كاملة، مع انتهاء فترة عضوية عضو واحد في نهاية كل فترة سنتين، سيكفل الاستمرارية في أعمال المجلس.

١٥ - السيد رزالي (ماليزيا): قال إن وفده قلق من جراء المفارقات وحالات التفاوت والاهمال، سواء في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان، مما ذكره مراجعو الحسابات في تقريرهم. فقد كان بالامكان تجنب الكثير من حالات التفاوت لو التزم المعنيون بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وأعرب عن موافقة وفده على توصيات المجلس بشأن الحاجة إلى شراء السلع والخدمات على نحو فعال من حيث التكلفة. وقال

إن العطاء الدولي العلني هو من طرق تحقيق ذلك وله مزية إضافية هي السماح للبلدان النامية في الاشتراك في توفير السلع والخدمات للأمم المتحدة. فالمستوى المرتفع إلى حد مقلق في الاستثناءات من العطاءات التنافسية مسألة تبعث على القلق الشديد. وينبغي للأمم المتحدة أن تخطط لأنشطتها في مجال المشتريات كي تبقي الطلبات العاجلة عند الحد الأدنى، وتستفيد من أفضل الأسعار المتاحة، ولا تلجأ إلى الاستثناءات من قاعدة العطاء التنافسي إلا في الحالات النادرة.

(السيد رزالي، ماليزيا)

١٦ - وقال إن وفده يلاحظ، في موضوع ادارة النقدية، أن تكاثر حسابات الأمم المتحدة المصرفية بطريقة غير ذات كفاءة لاستخدام الأرصدة النقدية المتاحة، التي يمكن أن يتحصل بها معدل للفائدة أعلى بكثير. فتخفيض عدد الحسابات المصرفية سيحسن أيضا من الكفاءة الادارية، وبذلك تنخفض التكاليف الادارية والرسوم المصرفية على حد سواء.

١٧ - واستأنف يقول إن وفده يشارك المجلس قلقه بشأن تراخي المراقبة في مجال الميزانية، لا سيما فيما يتعلق بالنفقات التي تزيد عن مخصصات الميزانية والتي تم تكبدها، في كثير من الحالات، دون تفويض تحريري من المراقب المالي، وهو ما يتنافى مع القواعد المالية.

١٨ - ومضى يقول إن التأخير في تحسين شبكة المعلومات الحاسوبية للأمم المتحدة من خلال العمل بنظام المعلومات الادارية المتكامل أمر يدعو إلى الأسف. وقال إنه يبدو أن هذا المشروع تم تصوره بطريقة عشوائية وبتخطيط لم يكن كافيا لتنفيذه على نحو كامل.

١٩ - واستطرد قائلاً إن إخفاق الأمانة العامة بالالتزام بما كان المجلس يذكر به بانتظام بشأن الحاجة إلى جرد مادي كامل للممتلكات في المقر مسألة خطيرة وإن وفده يؤيد توصيات المجلس بأن يتم إجراء جرد مادي بوصف ذلك مسألة ذات أولوية.

٢٠ - وأعرب عن قلق وفده أيضا بشأن نفقات الأمم المتحدة التشغيلية المرتفعة التي تصرف للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والعمل الاضافي؛ والارتفاع الشديد، في رأي وفده، في نسبة هذه المصروفات للإنفاق الاجمالي. وقال إن الانفاق المفرط على المرتبات هو طريقة لا تتسم بالكفاءة في استخدام الأموال التي توفرها الدول الأعضاء. وفي حين أن وفده يؤيد توصية المجلس بتوفير التدريب للموظفين العاملين في المسائل المالية، فإن بعض الأخطاء، كإخفاق في مقابلة قوائم الحساب مع حالات التسليم، ابتدائية بحيث يتعذر فهم سبب حدوثها.

٢١ - وأردف قائلا إن تقارير المجلس تقتبس كثيرا من الأمثلة على ضعف الاشراف والادارة وإن وفده، لذلك، يؤيد الاقتراح الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية (A/49/547) بأن يقوم المجلس بتقديم تقارير مستقلة بشأن العمليات الأكبر في مجال حفظ السلم.

٢٢ - وقال إن وفده يؤيد توصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف (A/49/418)، لا سيما فيما يتعلق بالاستعراض الدوري للنظام المالي والقواعد المالية للموظفين، وتعزيز وظائف المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وفرض رسوم إضافية على الذين ينتهكون أحكام النظام المالي والقواعد المالية.

٢٣ - السيد دروزدوف (أوكرانيا): قال إن وفده يرحب بإحداث مكتب المراقبة الداخلية؛ وإن تركيز جميع مهام المراجعة الداخلية والتفتيش والمراقبة والتقييم والرصد في إطار وحدة هيكلية واحدة لن يتمخض عنه استعمال أرشد للموارد فحسب بل سيؤدي كذلك إلى تعزيز فعالية المراقبة الداخلية في إطار الأمانة العامة ويزيد بالتالي من ثقة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وقال إن وفده، لذلك السبب، يرغب في دعم أي اقتراحات بزيادة الموارد المالية والموظفين لمكتب المراقبة الداخلية. وإن وفده يعتبر أن آلية المراقبة الداخلية التابعة لمجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ينبغي أيضا أن تعزز كما ينبغي للمجلس أن يحظى باستقلال أكبر في أنشطته. وقال إن الوقت قد حان الآن للنظر في مسألة ادخال باب جديد في الميزانية البرنامجية بشأن أنشطة المجلس وإجراء التغييرات الموازية في الخطط المتوسطة الأجل.

٢٤ - ومضى يقول إن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة تمكن الدول الأعضاء من تقييم الفعالية التي تستعمل بها الموارد المالية التي توفرها للمنظمة. وقال إن وفده أحاط علما بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، التي لها الأهمية الأكبر في كفاءة الاستخدام الرشيد والفعال للموارد المالية للمنظمة، والخطوات التي اتخذها الأمين العام لبدء العمل بمراقبة نظامية في مجال الميزانية على الانفاق، ومنه الانفاق على المشاريع التي تمويلها الصناديق الخاصة.

٢٥ - واستطرد يقول إن حالات الخلل فيما يتعلق بالمشتريات تشكل مسألة تبعث على القلق بوجه خاص. فالأمانة العامة ينبغي أن تركز على توصيات المجلس التي تدعو إلى إجراء استعراض للسياسة فيما يتعلق بحياسة اللوازم والمعدات، وتوضيح مفهومي حالة الاستعجال والاستثناءات من القواعد فيما يتعلق بحياسة المعدات لعمليات حفظ السلم، وزيادة اللجوء إلى العطاء التنافسي، واستعراض قائمة الموردين. وقال إن تدريب الموظفين العاملين في مجال المشتريات ذو أهمية خاصة.

٢٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بأن المجلس قدم لأول مرة تقريرا وبيانات مالية مراجعة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وقال إن وفده يؤيد وجهة نظر اللجنة الاستشارية بأنه قد يلزم معالجة بعض العمليات الأكبر على نحو مستقل. وقال إن التقرير عن النتائج الرئيسية التي توصل إليها مجلس مراجعي

الحسابات (A/49/214) يكشف حالات من الغش أو الغش المفترض. كما أن هناك حالات من المشتريات غير المأذون بها، والمدفوعات الزائدة عن الحد المطلوب وغيرها من حالات استعمال الأموال على نحو غير مناسب ذكرت أيضا في تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص (A/49/418). وقال إن وفده قلق جدا بشأن بعض الحالات ويشعر أنه ينبغي فعل كل ما من شأنه التخفيف إلى الحد الأدنى من احتمال حدوث الخطأ أو الغش المتعمد من جانب الموظفين. وينبغي بذل مزيد من الجهود لوضع إجراءات فعالة لكفالة التعويض عن الخسائر التي تكبدتها المنظمة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

٢٧ - واختتم قائلا إن وفده يؤيد توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن إجراء تغيير في فترة عضوية أعضائه.

٢٨ - السيد هانسون (كندا): تكلم بالنيابة أيضا عن استراليا ونيوزيلندا، فقال إن البيانات المالية هي وسيلة أساسية للتنظيم تمكن الدول الأعضاء من الوقوف على الحالة المالية للمنظمة، وتقرير استعمال الأموال، ودراسة نتيجة العمليات. وقال إن المعلومات المقدمة في البيانات يجب أن تكون واضحة وكاملة.

٢٩ - وأضاف يقول إن اعتماد معايير محاسبية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وقال إنه رغم أن فريق مراجعي الحسابات الخارجيين واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قدرا، في الحقيقة، أن تطبيق هذه المعايير تطبيقا كاملا في أنحاء المنظومة سيحتاج إلى عدد من السنوات، ينبغي تطبيق ثلاثة منها في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - ومضى يقول إن الأمر الأول هو اتخاذ تدبير احتياطي تجاه حالات التأخير المحتملة في تحصيل الأنصبة. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كان قد قبض مقدار يعادل ٧١ في المائة من مجموع أصول المنظمة في صندوق الأمم المتحدة العام، تتصل نسبة مئوية كبيرة منه بأنصبة عام ١٩٩٢ أو ما قبله. لكن اتخاذ تدبير احتياطي لحالات التأخر في هذه المدفوعات يجب مع ذلك ألا يحول دون تقييد الدول الأعضاء بالتزاماتها التعاهدية بدفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي حينها.

٣١ - وقال إن الأمر الثاني هو أنه ينبغي كشف قيمة أي فائض أو عجز متراكمين بطريقة تظهر معها المبالغ المتوافرة للتوزيع فعلا. وفي ذلك الصدد، فإن مبلغ الـ ١٠٠,٩ من ملايين الدولارات المبين في إطار صندوق الأمم المتحدة العام بوصفه فائضا متاحا لقيده لحساب الدول الأعضاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (A/49/5، المجلد الأول، الصفحة ١٢٢) قد لا يمثل في الحقيقة المبلغ متاح للتوزيع. وقال إنه يبدو، بدلا من ذلك، أنه قد يكون هناك بالفعل عجز بمبلغ ٨٧٢ ٠٠٠ دولار.

٣٢ - وقال إن الأمر الثالث هو أنه ينبغي أن تظهر في الحسابات الخصوم بالنسبة لاستحقاقات نهاية الخدمة. وحيث لا تظهر هذه الخصوم على نحو كامل، ينبغي أن يكشف عنها على نحو مناسب في

الحواشي وأن يبيّن من الناحية الكمية مجموع الخصوم المقدرة. وقال إن ذلك لم يحصل في البيانات المالية للأمم المتحدة، وينبغي تصحيح هذه الثغرة في البيانات بالنسبة لفترة السنتين المقبلة.

٣٣ - ومضى يقول إنه، في بعض الحالات، أدرجت التعهدات المتعلقة بالسنوات المالية المقبلة التي تم التعهد بها ولم تُدفع في الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. فبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مثلاً، تمخض ذلك عن المبالغة في تقدير مجموع الأصول بنسبة ٩ في المائة والخصوم بنسبة ٢٤ في المائة. وينبغي ألا تدرج في التقرير إلا المساهمات المتعهد بها المقبوضة أو التي تتعلق بالفترة المالية التي تراجع حساباتها، أما تلك التي تتعلق بالفترات المقبلة فينبغي أن تظهر في الحواشي على البيانات.

(السيد هانسون، كندا)

٣٤ - وأردف قائلاً إن التطبيق الشامل للمعايير المحاسبية في جميع أنحاء المنظومة أساسي لإجراء مقارنات صحيحة ومتوازنة بين المنظمات. وقال إنه في حين أن من الصعب تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات بضرورة بيان تقديرات البضائع والمساهمات العينية والنقد المحفوظ بعمليات غير قابلة للتحويل، فإنه ينبغي معالجة الصعوبات من خلال تطبيق طرائق تقدير موحدة في جميع أنحاء المنظومة.

٣٥ - واستأنف يقول إنه نظراً لأن الإنفاق على عمليات حفظ السلم يشكل حوالي ٣٢ في المائة من مجموع نفقات المنظومة، يجب اللجوء إلى قيود مناسبة. وأعرب عن ترحيبه بتوصية فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف (A/49/418) بصدد الحاجة إلى قواعد مالية وإدارية إضافية للموظفين بالنسبة لبعثات حفظ السلم المؤقتة. وفضلاً عن ذلك، يجب على الأمانة العامة أن تستجيب استجابة وافية لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بهذه العمليات.

٣٦ - وقال إن العمل بالبيانات المالية الإفرادية لعمليات حفظ السلم ابتكار مفيد، لكنه ينبغي أن تتناول هذه البيانات جميع الأنشطة ذات الصلة كي تضمن تحقيق كشف كاف. وأعرب عن موافقته التامة على تحفظ المجلس بشأن الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لعمليات حفظ السلم. وقال إن النقص في مساهمات بعض الدول الأعضاء يؤدي إلى تفاقم حالات التشوه في البيانات المالية.

٣٧ - واستأنف قائلاً إن نقاط الضعف التي انكشفت في إجراءات الشراء هي من المشاكل الإدارية الرئيسية التي ينبغي معالجتها. ويجب أن يصبح نظام الشراء أكثر وضوحاً وإنصافاً. وأعرب عن تأييده لمبادرة الأمين العام فيما يتعلق باستعراض الإجراءات الحالية من جانب فريق رفيع المستوى مؤلف من خبراء مستقلين.



٣٨ - وفيما يتعلق بالادارة البرنامجية، أشار إلى أنه في بعض الحالات لم تكن الاحتياجات محددة بوضوح قبل إنفاق بعض المبالغ. وقال إنه يجب تحديد الأهداف بلغة تسهّل إجراء تقييم للإنجازات الفعلية، كما يجب إجراء متابعة فعالة. فتوصيات المجلس تهدف إلى تحسين كفاءة البرنامج وينبغي تنفيذ إدارة المشاريع في أقرب وقت ممكن.

٣٩ - ومضى يقول إن التقرير بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/49/348) مفيد. وقال إن من المفيد لو يستطيع المجلس أن يقدم، قبل وضع الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تقريراً إلى اللجنة الخامسة بشأن تطور الافتراضات المستخدمة في تقديم الميزانية البرنامجية وتقارير الأداء.

(السيد هانسون، كندا)

٤٠ - واختتم قائلاً إنه يؤيد اقتراح تمديد فترة عضوية أعضاء المجلس لتصبح ست سنوات، نظراً لأنه في ظل النظام الحالي قد ينفصل مراجعو الحسابات في الوقت الذي يمكن أن يستفاد على نحو أمثل من المعرفة التي حصلوها.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/49/16 (Part II)، A/49/34، A/49/98 و Add.1-2، A/49/336، A/49/418، A/49/449، A/49/471، A/49/560؛ A/C.5/49/1)

٤١ - السيد نيازي (الأمين العام المساعد لشؤون المراقبة الداخلية): قال إن الأمانة العامة هي في منتصف مرحلة انتقالية نحو ثقافة جديدة من الإدارة والمساءلة، لا بد أن تعمل مهمة المراقبة في إطارها. وفي حين أن حجم أعمال الأمانة العامة فيما يتعلق بإنتاج التقارير وخدمة الاجتماعات لم ينخفض، فإن حجم النشاط التشغيلي في المجالات السياسية وحفظ السلم والمجالات الإنسانية قد ازداد زيادة كبيرة، فأدى ذلك إلى تغيير المشاكل التنظيمية للمنظمة.

٤٢ - وقال إن إحدى نتائج ذلك كانت أن تغيرت المطالب من الموظفين من مطالب إدارية إلى مطالب تتعلق بإنجاز الأهداف. فمن وجهة نظر مراجعة الحسابات، يعني ذلك حدوث تغير من نشاط ذي مخاطرة قليلة إلى نشاط ذي مخاطرة شديدة، إذ تُطلب بموجب ذلك القدرة على اتخاذ المبادرات، بدلاً من معرفة الروتين. لكن الثقافة السائدة في الأمانة العامة وفي هيئات الاستعراض الحكومية الدولية لم تخضع بعد لتحول مماثل. فمن الضروري تحقق مهارات جديدة وأطر جديدة للمراقبة وموقف جديد من اتخاذ المبادرات، ويمكن أن يسهم مكتب المراقبة الداخلية في ذلك الصدد بالمساعدة على صياغة التغييرات اللازمة في السياسة العامة.

٤٣ - واستطرد يقول إن النظام المقترح للمسؤولية والمساءلة لا يعمل ما لم تتم مكافأة روح المبادرة والابتكار، ومعاينة عدم الكفاءة وعدم الفعالية وأشكال مخالفة الإجراءات. وعلى المنظمة أن تحسن من نظامها الداخلي للمراقبة كي تكفل أن يكون جميع الموظفين واعين لمسؤولياتهم وقادرين على تصريفها على نحو فعال. وقال إن ممارسات المنظمة تميل إلى كبت روح المبادرة، لا سيما حيث توجد حاجة إلى استجابة سريعة.

٤٤ - وأضاف قائلا إنه نظرا لأن موظفي المنظمة هم أكبر أصولها وتذهب لهم أكبر حصة في التكاليف، فلن تتحقق الوفورات والكفاءة ما لم توجد أساليب جديدة لإيجاد الدوافع لدى الموظفين والاستفادة منهم على نحو كامل. وعلى الرغم من أن المديرين يميلون إلى اعتبار التدريب تكلفة بدلا من اعتباره استثمارا، فإن من الواضح أن المنظمة تخسر بإهمال التدريب أكثر بكثير مما تخسر بتقدمه، لا سيما في فترة انتقالية.

(السيد نيازي)

٤٥ - ومضى يقول إنه على نحو ما اقترح باسم إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، فإن الإدارة والتنظيم هما نشاطان مختلفان. فمن الممكن تماما أن يحسن المرء في الإدارة، فيعالج المشاكل اليومية، لكنه يسيء في مجال التنظيم، الذي يعنى بإحراز الأهداف. فالمنظم الجيد هو متحمس ومناضل، وهما صفتان لا تعيرهما الأمانة العامة اهتماما شديدا. فقد كانت الأنماط الإدارية الحذرة في الماضي تعتبر أكثر ملائمة للمسؤولية العليا. وعلى المنظمة الآن أن تتعلم أن تقدر الأنماط الأخرى للجدارة حق قدرها.

٤٦ - وأردف يقول إن تقرير مكتب عمليات التفتيش والتحقيق، الذي حل محله مكتب المراقبة الداخلية (A/49/449)، أوضح دور الأمانة العامة في صوغ مهمة الإشراف الجديدة. وقد أنشئت وحدة جديدة للتحقيق استجابة لانتشار التدليس على نطاق واسع في عمليات حفظ السلم، التي تعمل في مناطق لا يوجد فيها هيكل أساسية مالية وتوجد بالتالي حاجة لمعاملات نقدية كبيرة. وقال إن المكتب أدرك أيضا أن على المنظمة أن تتعلم كثيرا عن إدارة العقود، لأن قيام المقاولين بالإشراف لكفالة تسليم السلع والخدمات حسب المواصفات ليس كافيا. وفي ذلك الصدد، يجري الآن وزع مراجعي حسابات مقيمين في بعثات حفظ السلم. وقال إن مراجع الحسابات المقيم الجديد في عملية الأمم المتحدة في الصومال حدد بالفعل مدفوعات زائدة بحوالي ٤ ملايين دولار، وهي نتيجة تبرر الممارسة الجديدة تبريرا كاملا. فضلا عن ذلك فإن لجنة البرنامج والتنسيق أعطت ولايات بإجراء تقييمات متعمقة لحفظ السلم بالنسبة للسنتين المقبلتين.

٤٧ - واستأنف قائلا إنه أنشئت مهمة تفتيش جديدة، وأجريت بالفعل عدة استعراضات تبين منها لمكتب المراقبة الداخلية أن نظم الإشراف والرقابة على البرامج ليست كافية. وقد تم بالفعل التصرف وفقا لبعض

التوصيات التي أعقبت ذلك. وفي ذلك الصدد، ينبغي للجنة الخامسة أن تتخذ قرارا بشأن التوصية بإنهاء ١٧٣ ناتجا مرحلا من فترات السنتين السابقة.

٤٨ - وقال إن الإدارة يجب أن تزود بموارد كافية لفرض قيود ملائمة، ويجب ممارسة الحرص لئلا تؤدي كفاءة تحقيق وفورات في ذلك المجال إلى فتح الطريق إلى الخسائر التي تفوق الوفورات. وقال إن مسألة الامتثال لتوصيات الإشراف ذات أهمية أيضا. فسيساعد مكتب المراقبة الداخلية، في ظل رئيسه الجديد، في معالجة تلك المشاكل والمشاكل الأخرى التي تلازم مرحلة الانتقال إلى ثقافة تنظيمية جديدة.

٤٩ - السيد ماروياما (اليابان): قال إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتغيير الثقافة التنظيمية في المنظمة، وهي عملية يجب أن يخطط لها بعناية وأن تنفذ بحزم. وقال إن وجود نظام للمسؤولية والمساءلة أساسي في ذلك الصدد، وإن وفده يؤيد التدابير التي اقترحتها الأمانة العامة. وقال إنه يجب أولا وضع الأساس، بما في ذلك تبسيط واستكمال القواعد والأنظمة، ووضع تحديد واضح لسلطة كل مدير ومسؤوليته، وتوفير التدريب. وقال إن نظام تقييم الأداء الجديد، إن خطط له بعناية ونفذ على النحو الملائم، سيسهم أيضا في ذلك. فبعد إعادة التشكيل التي جرت في السنوات القليلة الماضية، حان

(السيد ماروياما، اليابان)

الوقت الآن للتوحيد وتحسين التنسيق. وحالما تستكمل هذه العملية، ينبغي للأمانة العامة أن تصدر تقريرا تقييميا.

٥٠ - ومضى قائلا إنه، في ضوء أهمية آلية المراقبة، يتطلع إلى الدور الذي سيؤديه مكتب المراقبة الداخلية في تعزيز الامتثال للقواعد والأنظمة وفي تحسين الكفاءة. وينبغي منح هذا المكتب مستويات كافية من الموظفين والتمويل. وإن بذل الجهود لإدخال مزيد من التبسيط على الخطة المتوسطة الأجل وربطها مباشرة بالميزانية البرنامجية سيحسن كذلك من الكفاءة، كما سيؤدي إلى تحسين الكفاءة موجز الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، بتحديد المجالات ذات الأولوية.

٥١ - السيد تيسفايه (أثيوبيا): قال إن وجود نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية أمر أساسي للإدارة السليمة، لا سيما في ضوء التزايد الحالي في أنشطة الأمم المتحدة. ورحب بتوحيد هياكل الأمانة العامة في القطاعين السياسي والانساني والتأكيد على تحقيق إدماج أفضل للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وقال إن الهياكل الإدارية ومخصصات الميزانية ينبغي أن يتجلى فيها نهج متكامل إزاء التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا، مع توجيه الاعتبار الواجب للأنشطة التنفيذية. فالجهود الجارية لتحسين التنسيق وتحقيق استخدام فعال للموارد المتاحة ينبغي تشجيعه، كما يجب أن يتكيف برنامج عمل المنظمة وتوزيع مواردها مع الأولويات المتغيرة للدول الأعضاء. وأعرب عن الاعتقاد بأن نظام تقييم الأداء الجديد سيكافئ فرادى الموظفين على الأداء الجيد أو يعاقبهم على سوء الإدارة وارتكاب الخطأ. وقال إن

مكتب المراقبة الداخلية، في هذا الصدد، قد يسدي المشورة الى الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام الكفء للموارد.

٥٢ - وأعرب عن الأسف إذ أن الأمم المتحدة لا تحظى بالموارد التي تلزمها لتحمل أعباءها الثقيلة. فالنوايا الحسنة وبرامج العمل الشاملة لا تصبح مفيدة إلا إذا دعمتها الموارد المالية اللازمة. واختتم قائلاً إن حكومته تدفع أنصبتها في حينها.

٥٣ - السيد درزدوف (أوكرانيا): قال إن التدابير المتخذة لإعادة تشكيل الأمانة العامة وضمان كفاءتها ستعزز من سلطة الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد وفده تأييداً كاملاً للخطوات التي اتخذها الأمين العام، امتثالاً لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف ببدء العمل بنظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية ويشكل أساساً سليماً لثقافة تنظيمية جديدة داخل الأمانة العامة. وأعرب عن سروره بأن يلاحظ أن اللجنة الخامسة دعمت أيضاً الاتجاه بالبرامج نحو اللامركزية والتفويض بالسلطة. فسياسة إعطاء مديري البرامج سلطة أكبر لاتخاذ قرارات بشأن وزع الموارد البشرية والمالية المخصصة أساساً جيد لتعزيز فعالية المنظمة لصالح جميع دولها الأعضاء. غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون عملية باتجاه واحد: فمن الضروري الإصرار

(السيد درزدوف، أوكرانيا)

على تحقيق مزيد من المساءلة والمسؤولية لا بالنسبة للمديرين فحسب بل كذلك بالنسبة لجميع موظفي الأمانة العامة وفقاً للقواعد الراسخة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن نظام تقييم الأداء سيكون مكوناً مفيداً من مكونات نظام المساءلة والمسؤولية وإن وفده يقدر تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن هذه المسألة.

٥٥ - واستطرد يقول إن من المهم أن تحظى الأمانة العامة بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدى بدء العمل بنظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية. وإن من المهم أيضاً أن يستمر رصد الهيئات الحكومية الدولية المناسبة لتنفيذ الإصلاح. وقال إن هناك حاجة لمواصلة الحوار البناء بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

٥٦ - ومضى يقول إنه حصلت، في السنوات الأخيرة، تغييرات كبيرة في هياكل الأمانة العامة في القطاعات السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وإن تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/49/336) احتوى على تقييم مشجع عموماً لما تم إحرازه. وقال إنه في حين أن وفده يحبذ إجراء التغييرات عموماً، فإنه مع ذلك يعتبر أنه ما زال من السابق لأوانه إطلاق تقييم نهائي. وقال إن وفده يوافق على أن إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تكون عملية مستمرة ومتوجهة نحو المستقبل. غير أن الخبرة دلت على أن تكرار إعادة التشكيل التنظيمي قد يعطي نتائج غير مستصوبة. فقد حان

الوقت الآن لبدء مرحلة من تحقيق التماسك دون إجراء مزيد من التغييرات الهيكلية الكبرى. وينبغي للهيكل التنظيمية الجديدة أن تنسق أنشطتها التي ينبغي توجيهها نحو خدمة مصالح جميع البلدان، ومنها البلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية.

٥٧ - السيد فلورنسيو (البرازيل): قال إنه، في حين تم فعل الكثير خلال الدورة الثامنة والأربعين لتعزيز عمل المنظمة الإداري والمالي وتقوية المراقبة، فإن من المفيد النظر في إنشاء هيئة إضافية لمعالجة حالات الشذوذ المالي في ضوء المبادرات الأخرى. وقال إنه، في ذلك الصدد، ينبغي أن يتم تناول تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف (A/49/418)، جنباً إلى جنب مع التقرير بشأن الآليات القضائية والإجرائية للإدارة السليمة لموارد الأمم المتحدة وأموالها (A/49/98 و Add.1-2).

٥٨ - وأضاف قائلاً إنه، من بين المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالوضوح والفعالية (A/C.5/49/1)، يرحب على وجه الخصوص باقتراح إجراء استعراض مستقل لعمليات المشتريات وإجراءاتها. وقال إن وفده سيضمن، في ذلك الصدد، إجراء تدقيق ذي أثر رجعي لسياسة المنظمة في مجال التعاقد. وقال إنه ينبغي تعميم موجز لجميع عمليات العطاءات ومنح

(السيد فلورنسيو، البرازيل)

العقود على الدول الأعضاء. وفضلاً عن ذلك، ينبغي توجيه تأكيد مناسب للتدريب لتجنب تكرار أي من الصعوبات الحالية.

٥٩ - وأعرب عن ترحيبه بمبادرة الرئيس بطلب آراء رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى بشأن جوانب إعادة تشكيل الأمانة العامة التي لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق آراء بشأنها. وقال إن وفده يشارك وجهات نظر لجنة البرنامج والتنسيق بشأن موجز الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.

٦٠ - واستأنف يقول إن طريقة عمل اللجنة الخامسة الخاصة بها المبنية على افتراض أنه ينبغي بذل كل جهد للتوصل إلى توافق في الآراء، كانت موضع شيء من النقد. وفي حين أن وفده لا يقر هذا النقد، فإنه يرغب في النظر في طرق تحسين إجراءات اللجنة. وفي ذلك الصدد، فإن دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد صمد بوضوح إزاء تجربة الزمن، وينبغي ألا تسقط من الاعتبار مزايا مشورتها التقنية. وقال إنه يتطلع، مع ذلك، إلى تلقي آراء اللجنة الاستشارية بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تحسن أداءها.

٦١ - السيد نيشياناندوم (سنغافورة): قال إن على الأمم المتحدة أن تقوم على نحو دوري بإصلاح ذاتها لتجنب حدوث انفصال بين عملياتها التنظيمية والإدارية وإحراز أهدافها. ويجب أن تظل متمشية من الناحية الهيكلية مع العالم الحالي المتغير كي تستجيب بسرعة للمشاكل الجديدة. وقال إنه ينبغي لذلك توجيه الثناء إلى الأمانة العامة على الإصلاحات التي بدأ العمل بها بالفعل، وخصوصاً إنشاء مكتب المراقبة الداخلية الجديد.

٦٢ - وقال إنه يبدو، مع ذلك، أن المكتب الجديد لم يزود بالموارد البشرية والمالية الكافية، التي قد يخفق بدونها، كما أخفق سابقه، عن إحراز هدفه. وقال إن الفشل في إحداث نظام للمعاقبة على سوء الإدارة وسوء السلوك سيؤدي إلى تضاؤل الكفاءة الإدارية والنزاهة المهنية وإلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالحكمة من الناحية المالية. ومن جهة أخرى، ينبغي مكافأة العمل الجيد والسلوك الجيد بواسطة ترتيبات فعالة لتقييم الأداء.

٦٣ - وأضاف أن الأمين العام محق في القول بأنه لا يمكن بعد محاولة وضع تقييم محدد لإعادة التشكيل، لكن إجراء تقييم مؤقت يمكن أن يشير إلى التقدم المحرز والصعوبات التي تتم مواجهتها حتى الآن. وقال إن التقييم ينبغي، على أية حال، أن يكون عملية مستمرة.

(السيد نيشياناندوم، سنغافورة)

٦٤ - واستطرد قائلاً إن على الأمانة العامة أن تبقي في حسابها الهدف الأساسي لإعادة التشكيل، وهو كفاءة المرونة في تحقيق المهام الموكلة إليها. غير أنه أعرب عن اتفاق وفده مع الأمين العام في أن فترات الإصلاح الهيكلية ينبغي أن تتناوب مع فترات الإدماج. فالثقافة الإدارية الجديدة التي أوجزها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم تحسن من ثقة الموظفين وتقلل من نواحي القلق التي تشعر بها الدول الأعضاء بشأن ضعف الإدارة. أما النهج المتوجه نحو حمل الرسالة فينبغي أن يتم تبنيه بروح عملية، مع التأكيد على القيادة وسعة الحيلة وإدراك ما يمكن تحقيقه في إطار الحدود الهيكلية القائمة.

٦٥ - ومضى يقول إن في الشكل الجديد المقترح للخطة المتوسطة الأجل تحسناً كبيراً عن الشكل الماضي، لكنه ينبغي أن يكون أكثر اختصاراً ليستفيد منه مديرو البرامج إلى الحد الأقصى. وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق محقة في توخي التوازن بين المشاكل المستمرة التي يتعين على المنظمة أن تعالجها والاتجاهات المستجدة.

٦٦ - وأعرب عن اتفاقه مع ما لاحظته الأمين العام من أن التدريب المتاح للموظفين غير كاف، وأعلن ترحيبه باقتراحاته من أجل إدخال تحسينات في ذلك المجال، وخصوصاً توفير التدريب في مجال المسؤوليات الإدارية والمالية. وقال إن هذه التحسينات والتغييرات التنظيمية الأخرى المقترحة ستمكن الأمم

المتحدة من الدخول في القرن الحادي والعشرين مسلحة بما يمكنها من تحقيق هدفها الأول المتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين.

٦٧ - السيد براسودجو (إندونيسيا): قال إن قدرات الأمم المتحدة ومواردها لم تزدد بما يتمشى مع الآمال المتزايدة المعقودة عليها. لذلك فإن عملية إعادة التشكيل ضرورية، ولب التحدي هو تحسين أداء الموظفين، لا سيما بواسطة زيادة المساءلة، على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ٤٨/٢١٨. وأعرب عن اتفاق وفده مع الأمين العام بأن أشكال الروتين البيروقراطي القديم يجب أن تحل محلها ثقافة إدارية أقدر على الاستجابة.

٦٨ - وقال إن الحاجة تدعو، مع ذلك، إلى ضوابط داخلية كي يتم تعزيز منظمة تحمل رسالة تتفاعل فيها الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية معا. وفي ذلك الصدد، أعرب عن ترحيبه بمكتب المراقبة الداخلية الجديد، وكذلك بالخطة الرامية إلى توفير مزيد من التدريب لمديري البرامج والمشرفين وتدريب الموظفين في المسائل المالية والإدارية.

٦٩ - كما أعرب عن ترحيبه بإنشاء فريق خبراء مستقل لاستعراض إجراءات المشتريات، وقال إن المشتريات ينبغي أن تستند إلى عطاءات علنية وألا تكون محدودة بما يطلق عليه اسم الموردين

(السيد براسودجو، اندونيسيا)

المنظورين. وقال إن نتائج الاستعراض ينبغي أن تتاح للدول الأعضاء وأن يتم إنشاء لجنة متفرغة بشأن العقود.

٧٠ - كما أعرب عن اتفاق وفده مع الأمين العام بأن التخطيط هو من المهام الأساسية للإدارة. وقال إن مما له أهمية مماثلة هو التنسيق، لا سيما فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة، وإجراء حوار مستمر بين الدول الأعضاء والأمين العام.

٧١ - السيد ديموف (بلغاريا): رحب بإنشاء مكتب المراقبة الداخلية، الذي يشكل جزءا هاما من نظام المساءلة الجديد، وأعرب عن تأييده للدعوة إلى زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة له.

٧٢ - كما أعرب عن الترحيب بتقرير الأمين العام بشأن إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية (A/C.5/49/1) وأيد هدف النظام الجديد، الذي هو بمثابة إيجاد منظمة تحمل رسالة ومتوجهة نحو تحقيق النتائج تتفاعل فيها الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية على نحو مستمر. وقال إنه، كما ذكر ممثل ألمانيا عندما تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والنمسا، ان المنظمة تدخل فترة يمكن فيها للدول

الأعضاء والأمانة العامة أن تتعاون في بذل جهود مشتركة لجعل الأمانة العامة وسيلة أقل حجما وأكثر دينامية وأكثر فعالية بالنسبة لإنجاز أهداف المجتمع الدولي.

٧٣ - وأضاف قائلا إنه ما من شك في أن المساءلة والمسؤولية والتفويض بالسلطة هي من المسائل الأساسية للإدارة السليمة. فزيادة المسؤولية تنطوي على زيادة في المساءلة، وذلك شرط أساسي للانتقال من المراقبة المركزية من موقع القمة إلى النمط اللامركزي للمسؤولية التشغيلية. أما الإطار بالنسبة لنظام ملائم من المساءلة والمسؤولية فينبغي أن يكون وضع تحديد واضح للولايات والتوجيهات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل بشكلها الجديد، وظهور تلك الولايات والتوجيهات في ميزانية المنظمة.

٧٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير الأمين العام بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/49/336)، الذي قدم تقييما للأثر المترتب على البرامج من جراء تدابير إعادة التشكيل التي أدخلها الأمين العام خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. كما أعرب عن ترحيب وفده ببدء العمل بهيكل جديد للمقر وبالخطوات الأولية التي اتخذت لتحسين التنسيق. وقال إنه ينبغي، مع ذلك، اتخاذ إجراءات في وقت مبكر لحل المسألة المتعلقة فيما يخص التنسيق بين الأمانة العامة والبرامج التنفيذية ومؤسسات بريتون وودز. وقال إنه ينبغي أيضا توجيه اهتمام عاجل لمجالات للنشاط كعمليات حفظ السلم وعقود المشتريات بغية كفالة الاستفادة من موارد المنظمة على نحو مناسب وفعال من حيث التكلفة.

٧٥ - السيد فاريلا (شيلي): قال إن وفده متأكد من أن المهمة الطويلة الأجل لإصلاح الأمانة العامة ستمت متابعتها بنجاح، وأعرب، في تلك الروح، عن ترحيب وفده بإنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية، يجب منحه الموارد اللازمة والدعم المؤسسي. كما أعرب عن ترحيب وفده بالتدابير المقترحة الأخرى وأيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن يتم تقديم الاقتراحات المقبلة إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال إن الثقافة الإدارية الجديدة لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها، لأنها تحتاج إلى موظفين ذوي آفاق مهنية جديدة تجددت دوافعهم وتجدد تدريبهم.

٧٦ - وقال إنه في حين أن وفده يتفق مع الأمين العام في أنه يجب أن يمضي بعض الوقت قبل إجراء أي تقييم أو إعادة تشكيل، فإنه يستطيع بالفعل أن يثني على التغييرات التي ستساعد اللجان الإقليمية على الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات الدول الأعضاء. وإن محاولة تحسين التنسيق في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تلقى الترحيب أيضا. لكن الموارد ينبغي ألا تخصص لهذين القطاعين على حساب الأنشطة التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين؛ فالسلم والأمن الدوليان يجب أن يظلا محل تركيز اهتمام المنظمة. وينبغي أن يكون للإدارة الجديدة لشؤون الإدارة والتنظيم بالتأكيد أثر حسن على المنظومة عامة، وإن إنشاء مكتب المراقبة الداخلية خطوة أساسية. وقال إن شيلي تؤيد وجهة نظر الاتحاد الأوروبي والنمسا في أن المهمة الرئيسية لمكتب المراقبة الداخلية ينبغي أن تكون تحسين الإدارة الداخلية للمنظمة. ويجب تزويد هذا المكتب بقدر أكبر من الموارد، على أن لا يكون ذلك على حساب الأنشطة ذات الأولوية.



٧٧ - واستأنف يقول إن شيلي تؤيد بصورة عامة توصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص (A/49/418)، لأنها تدرك أن وجود بعض حالات الفساد في المنظمة يؤثر على موظفيها وعلى مصداقيتها. لذلك يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية، خصوصا بوضع قواعد واضحة للمشتريات والإمداد.

٧٨ - ومضى قائلا إن المهارات التقنية والاستقلال اللذين تمتع بهما مجلس مراجعي الحسابات عملا، بمرور السنوات، لمصلحة النظام كله، وإن وفده يوافق على ضرورة اتخاذ إجراءات لتكييف عملية مراجعة الحسابات مع الظروف الجديدة. وإن الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل سيقدم أيضا إسهاما كبيرا في تحسين كفاءة المنظمة. وقال إن وفده، لهذا السبب، يتطلع إلى ورود تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن الشكل الجديد في أسرع وقت ممكن.

٧٩ - وأردف قائلا إن النهج الصريح الذي اتخذته الأمين العام في تقاريره ضروري لإقامة إدارة تتسم بالكفاءة قادرة على معالجة التحديات في عالم متغير. واختتم بقوله إنه يجب تحسين النظام الجديد على نحو مستمر من خلال الحوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء مما سيعزز الثقة المتبادلة التي هي عنصر هام بالنسبة لعمل المنظمة.

٨٠ - السيدة أراغون (الفلبين): قالت إنه يجب وضع آليات لكفالة تنفيذ البرامج التي تم التفويض بها في سياق عبء عمل المنظمة وميزانيتها اللذين توسعا توسعا كبيرا. وقالت إن وفدها لذلك يرحب بالاقتراح الخاص بإنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية، مما سيسهم في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والإنتاجية. ويجب حقا أن يتحمل مديرو البرامج مسؤولية أكبر عن الأداء البرنامجي، لكنه يجب المحافظة على توازن بين اللامركزية والتفويض بالسلطة، والمراقبة المركزية والرصد.

٨١ - ومضت تقول إن تسليم الأمين العام بالحاجة إلى استعراض إجراءات المشتريات جاء في الوقت المناسب، لا سيما نظرا لتزايد تكاليف عمليات حفظ السلم. وقالت إن وفدها يشارك في القلق الذي أعرب عنه مجلس مراجعي الحسابات بصدد إجراءات المشتريات ويحيط علما بعزم الأمين العام على إنشاء فريق مستقل من الخبراء لاستعراض هذا النظام. وينبغي أن تتاح نتائج هذا الاستعراض للدول الأعضاء.

٨٢ - واستأنفت قائلة إن بدء العمل بنظام جديد لتقييم الأداء هو تطور يستحق الترحيب. ويجب أن يتم العمل بنظام للمكافآت والجزاءات على جميع مستويات المنظمة، كما ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الحاجة التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة، وهي إجراء تقييم للأداء الإداري لكبار الموظفين. وقالت إن مديري البرامج والمشرفين عليها ينبغي بالتأكيد أن يتلقوا مزيدا من التدريب، مثلما ينبغي ذلك للموظفين على جميع المستويات بغرض النهوض بمهنتهم. وإن ذلك ينطبق بصورة خاصة على الموظفين.

٨٣ - وأردفت قائلة إن المكتب الجديد للمراقبة الداخلية سيكون له دور هام يؤديه في كفالة مساءلة مديري البرامج. وينبغي تزويده بالموارد البشرية والمالية الكافية دون أن يكون ذلك على حساب البرامج الأخرى ذات الأولوية.

٨٤ - وقالت إن وفدها أحاط علما بآراء مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة بشأن طرق ووسائل تعزيز مهامهما الخاصة بالمراقبة الخارجية وينتظر باهتمام ورود آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرامج والتنسيق بشأن هذا الموضوع. وقالت إن على الدول الأعضاء أن توجه اهتماما أكثر إلى تقارير هيئات المراقبة الخارجية، لا سيما عندما تعالج هذه التقارير تنفيذ الأمانة العامة لتوصيات الجمعية العامة. واختتمت قائلة إنه ينبغي لمكتب المراقبة الداخلية أن يدرج تلك المسألة في برنامج عمله.

٨٥ - السيد إيتوكيت (أوغندا): ذكر أن الأمين العام وعد، في تقريره بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/49/336)، بإجراء تقييم تفصيلي لعملية إعادة التشكيل؛ وأنه ينبغي إدراج هذا التقييم في تقارير الأمانة العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وتقرير الأداء البرنامجي عن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

(السيد إيتوكيت، أوغندا)

٨٦ - وفي حين رحب بالجوانب الإيجابية لعملية إعادة التشكيل، قال إن الأثر السلبي لهذه العملية على بعض البرامج المقررة وعلى موظفي الأمم المتحدة ما زال مبعثا لقلق مبرر. فالجمعية العامة سلمت بوجود هذه المشكلة، وورد ذلك مؤخرا في قرارها ٢١٨/٤٨. وقال إن الهدف من أية استجابة لهذه الحالة ينبغي أن تكون تعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين الأمانة العامة والجهاز الحكومي الدولي ذي الصلة بغية كفالة أن تلقى عملية إعادة التشكيل دعم الدول الأعضاء، ولتوليد احترام متبادل بالنسبة لكل من أدوار وولايات الأمين العام، من جهة، والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية، من جهة أخرى.

٨٧ - وقال إن مما يبعث على القلق أن البرامج الإنمائية، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، حظيت بأخفض معدلات من تنفيذ البرامج. وقال إن معدل تنفيذ البرامج انخفض، عموما، من ٧٧,٣ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى ٧٣,٨ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. وفي حين أن وفده يدرك أن عددا من العوامل قد أسهم في ذلك الانخفاض، فإن من المنطقي الاستنتاج بأنه كان لإعادة تشكيل الأمانة العامة أثر سلبي في بعض البرامج، لا سيما تلك التي تتصل بالتنمية. وأضاف يقول إنه ينبغي للأمانة العامة ألا تخطئ الظن فتعتبر القلق المشروع لدى الدول الأعضاء مجرد مقاومة للتغيير، بل ينبغي أن تتخذ التدابير لمعالجة مبعث القلق هذه. وقال إن على اللجنة،

من جانبها، أن تقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة تهدف إلى إصلاح الآثار الضارة التي أحدثتها إعادة التشكيل في بعض البرامج، أو التخفيف من هذه الآثار الضارة، وذكر على وجه الخصوص التوصيات بكفالة زيادة الموارد البشرية والمالية للبرامج والأنشطة المتعلقة بانتعاش أفريقيا وتنميتها، وأقل البلدان نمواً، ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بما يتناسب مع الأولوية التي توليها الأمم المتحدة لها. وينبغي أن تكون مستويات التزويد بموظفين في هياكل الأمانة العامة هذه مكافئة لمستويات هياكل الأمانة العامة الأخرى التي تعالج قضايا تساوي ذلك في الأهمية كقضية حقوق الإنسان. وقال إنه لدى تنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة بانتعاش أفريقيا وتنميتها وبأقل البلدان نمواً، ينبغي للأمانة العامة أن تعمل بنفس المستوى الرفيع من الحماسة والاندفاع كما عملت لدى إعادة تشكيل القطاعين السياسي والإنساني وقطاع حقوق الإنسان. وقال إن وفده سيتناول، ضمن هذا الإطار العام، الشكل الجديد المقترح للخطة المتوسطة الأجل والتقديرات المنقحة التي ستبحثها اللجنة خلال الدورة الحالية.

٨٨ - ومضى يقول إنه بالنسبة للتدابير الخاصة بإعادة التشكيل التي أوجزها تقرير الأمين العام، سيؤيد وفده تنفيذ تلك التدابير التي تكون بوضوح في إطار سلطة الأمين العام والتي لها أثر إيجابي محتمل أو فعلي في البرامج وفي عمل الأمانة العامة. وقال إن وفده يحث الأمانة العامة على انتظار مقررات الجمعية العامة أو الهيئات الحكومية ذات الصلة قبل تنفيذ تدابير إعادة التشكيل تلك من التي تقع ضمن سلطتها، مثل نقل شعبة المساعدة الانتخابية إلى إدارة عمليات حفظ السلم، ودور مدير برنامج الأمم المتحدة

(السيد إيتوكيت، أوغندا)

الإئمائي في مجال التنسيق. كما يحث الأمانة العامة على أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية، نتائج مراجعة النظام والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، والنظام المالي والقواعد المالية، المشار إليهما في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/C.5/49/1)، قبل تنفيذها.

٨٩ - وأردف يقول إن عملية إعادة التشكيل ما زالت تجري لعدة سنوات وقد خصص لها مقدار كبير من الزمن والموارد. وقد تحتم غالباً تأجيل البرامج والأنشطة المقررة أو حتى إنهاؤها لصالح إعادة التشكيل. واستنتج قائلاً إن الوقت قد حان لأن تعيد الأمم المتحدة تركيز مواردها المتاحة المحدودة على التنفيذ الفعلي للبرامج.

٩٠ - السيد شبالا (زامبيا): قال إن تقرير الأمين العام بشأن نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية (A/C.5/49/1) أعلن عن مبادرات ومقترحات هامة تهدف إلى تغيير الثقافة الإدارية في المنظمة، بزيادة كفاءتها وفعاليتها وتحسين نوعية الخدمات. وإن نجاح النظام الجديد سيعتمد على ما توفره الدول الأعضاء من ولايات وتوجيه سياسي.

٩١ - وقال إن وفده يتفق مع الأمين العام (الفقرة ١٠٩) في أن هدف هذه الممارسة هو إيجاد منظمة مدفوعة برسالة ومتوجهة نحو تحقيق النتائج، تتفاعل فيها الأمانة العامة مع الهيئات الحكومية الدولية على أساس مستمر، وتتوفر لديها الثقة فتركز كل منها جهودها على مهامها. وقال إن تلك المهام واضحة ومتميزة ويجب أن تحترم. فمن جهة أولى، يحق للدول الأعضاء أن تقدم الولايات والتوجيه السياسي عن طريق الهيئات الحكومية الدولية، بينما يكون الأمين العام، من الجهة الأخرى، مسؤولاً عن تنفيذ الولايات التشريعية وغيرها من التوجيهات السياسية وإدارة الموارد البشرية والمالية المخصصة لمديري البرامج لأداء النواتج التي تم التفويض بها. وقال إن هناك حاجة إلى تفاعل مستمر وبناء بين الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية في رسالتها الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية. وقال إنه لا مناص من هذه الحاجة وهي تعكس روح تقاسم المسؤوليات، على الرغم من تفاوتها، وهي ما يسعى النظام الجديد للمساءلة والمسؤولية إلى تعزيزها. وبينما لا بد من توجيه الانتقادات بين الحين والحين، كما هي الحال بالنسبة لأي علاقة سليمة، فإن هذه الانتقادات ينبغي أن توجه في سياق مجالات واضحة التحديد للمسؤولية والمساءلة.

٩٢ - ومضى يقول إن إنشاء نظام فعال للمساءلة والمسؤولية يشكل تحدياً أمام كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء. ففي حالة الدول الأعضاء، توجد حاجة ماسة إلى تبسيط الولايات والتوجيهات السياسية. وأعرب عن ترحيبه، في ذلك الصدد، بالنموذج الأولي للشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل (A/49/301) والتدابير التي اتخذها الأمين العام لتحسين مضمون الميزانية البرنامجية ووضوحها ولربط المخصصات من الموارد بالالتزامات الاستراتيجية للمنظمة.

(السيد شبالا، زامبيا)

٩٣ - وأضاف قائلاً إن نجاح النظام الجديد سيتوقف أيضاً على إرادة الدول الأعضاء لدفع اشتراكاتها المقررة. فمديرو البرامج الذين تعهد اليهم مسؤولية وسلطة تنفيذ البرامج يجب أن تقدم لهم الموارد المالية والبشرية والمادية الكافية إذا كان لا بد من مساءلتهم بشأن أداء النواتج ذات الصلة. وأعرب عن ثناء وفده على الأمانة العامة بشأن المبادرات الحديثة والمقترحة لتنفيذ المبادئ التوجيهية للمسؤولية والسلطة والمساءلة فيما يتعلق بالموظفين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ومنها اللجان الإقليمية وعمليات حفظ السلم وسائر البعثات في الميدان.

٩٤ - وأردف يقول إن وفده يرغب في أن يؤكد على أهمية توفير التدريب لمديري البرامج والمشرفين والموظفين. وإن وفده يشارك الأمين العام في الرأي بأن مديري البرامج يجب أن يتلقوا التدريب المناسب على ممارسة السلطة بحكمة. كما يجب أن يفتح باب التدريب للموظفين ويجب أن يطلب إليهم أن يخضعوا للتدريب المناسب بغرض تنفيذ مهامهم بفعالية وكفاءة.

٩٥ - وقال إن مما له أهمية خاصة التدابير التي يجري الإعداد لها لاستعراض النظام الحالي للتفويض بالسلطة بغرض تحديد المجالات التي يمكن فيها التفويض بالسلطة لصالح إدارة الموارد البشرية على نحو

أكثر كفاءة. وقال إن تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل، في ذلك الصدد، سيكون له أثر مفيد. وأعرب عن تأييد وفده للأولوية التي اعطيت للتفويض بالسلطة بالنسبة للعمليات الميدانية، ومنها عمليات حفظ السلم. كما أن وفده يرحب بالتدابير الهامة التي اتخذت لكفالة مساءلة مديري البرامج وسائر الموظفين بالنسبة لأداء النواتج والخدمات. وقال إن مساءلة الموظفين ستيسر بتطبيق النظام الجديد لتقييم الأداء الذي يقوم على الاتصال بين المديرين والموظفين. كما سيتعزز هذا النظام بآليات تشتمل على مكافآت وجزاءات لإيجاد الحوافز لدى الموظفين على جميع المستويات.

٩٦ - واستأنف يقول إن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٢٢٦/٤٧ على أهمية وجود نظام للعدالة الداخلية في الأمانة العامة يتسم بالعدالة والشفافية والبساطة والحياد والكفاءة. وقال إن النظام الحالي للعدالة الداخلية بطيء وعالي التكلفة ومليء بحالات التأخير الشديد. وإن مما يبعث على القلق العميق أن تطول التحقيقات بشأن الموظفين في كثير من الحالات لتمتد فترات تزيد على السنة، يضطر فيها الموظفون خلال هذه الفترة الى فقدان أية فرص لنيل التقدم أو غيره من الامتيازات التي كان يمكن أن يجنوها. فتأخير العدالة كجرحها، ولذلك يجب أن يتم التعجيل بالتحقيقات لإثبات براءة الموظف المتهم بارتكاب الخطأ أو استحقاقه للوم.

٩٧ - واحتتم قائلًا إن وفده يرحب بإنشاء مكتب المراقبة الداخلية الذي سيمارس استقلالاً تنفيذياً تحت سلطة الأمين العام. وإن مما يسر وفده أن يلاحظ أن هذا المكتب قد يسدي المشورة أيضاً الى مديري البرامج بشأن التصريف الفعال لمسؤولياتهم ويكفل البراءة التامة للموظفين الذين اتهموا بهتاناً والشروع في

(السيد شبالا، زامبيا)

الأعمال التأديبية و/أو القضائية دون تأخير لا مبرر له في الحالات التي يعتبر فيها الأمين العام ذلك مبرراً. وقال إن من المهم مع ذلك بالنسبة لهذا المكتب أن ينسق أنشطته مع أنشطة مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة بغرض التقليل الى الحد الأدنى من ازدواجية الجهود.

٩٨ - السيد جوارنة (الأردن): قال إن وفده يهيب ويؤيد إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف. وقال إن وفده أحاط علماً بتقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المنشأ عملاً بذلك القرار (A/49/418) ويقر بأن هناك حاجة الى تعزيز مهام مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، واستعراض النظام المالي والنظام الإداري وما يتصل بذلك من تعليمات إدارية، وتوفير تدريب دوري في كل من المقر وخارجه للموظفين، لا سيما الذين يعملون منهم في عمليات حفظ السلم والمشتريات.

٩٩ - ومضى يقول إن الاقتراحات التي قدمها الأمين العام بشأن المساءلة والمسؤولية طبقا لطلب الجمعية العامة هامة ومترابطة وستستخدم في تعزيز فعالية أعمال الأمانة العامة، لا سيما لدى اقترانها بتوصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص.

١٠٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مكتب المراقبة الداخلية. وقال إن أنشطة هذا المكتب ينبغي أن تشمل جميع وحدات الأمانة العامة، كما ينبغي أن يمنح الموارد اللازمة لمهمته، التي ينبغي أن يضطلع بها بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، بوصفهما جزءا هاما من نظام المساءلة والمسؤولية.

١٠١ - وقال إن وفده يرحب بتقرير الأمين العام بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة (A/49/336)، التي هي عملية مستمرة. وقال إن هذا التقرير، مع ذلك، يحتوي على تحليل يقل عما كانت تأمل الدول الأعضاء فيه، ولذلك ينبغي تقديم تقرير آخر عن أثر عملية إعادة التشكيل في برامج المنظمة، نظرا لأن من الصعب على الدول الأعضاء أن تقيّم هذه العملية تقييما كاملا.

١٠٢ - السيدة إمرسون (البرتغال): قالت إن من المفيد، في ضوء الرغبة الشديدة من جانب الدول الأعضاء بتنفيذ البرامج المقررة بطريقة تتسم بالكفاءة والإيجابية، لو تستطيع الأمانة العامة أن توفر معلومات عن حالات التفتيش التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولجنة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للتدريب اللغوي. وأشارت إلى التعليقات التي أدلى بها من قبل الأمين العام المساعد لشؤون المراقبة الداخلية التي تدل على أن برامج الإشراف والمراقبة على تلك الهيئات والبرامج لم تكن كافية تماما. وقالت إنها لذلك ترحب بأية معلومات عن الثغرات التي كشفتها حالات التفتيش وعن الخطوات المتخذة لتلافيها.

١٠٣ - السيد نيازي (الأمين العام المساعد لشؤون المراقبة الداخلية): قال إن ردود مختلف المكاتب المعنية لم ترد بعد. وقال إنه لدى ورود هذه الردود سيقدم تقرير إلى الأمين العام كما ستنقل النتائج إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب وفي الشكل المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠